التحول في أرقام:

استكشاف أولويات ورؤى صنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي

نتائج استبيان "تينيو"/ 2024

Teneo

المحتويات

مقدمة	02
ملخص تنفيذي	03
01 آفاق الاقتصاد الكلي	05
02 التطورات الجيوسياسية	08
03 التحول الوطني	11
04 بيئة الأعمال	14
05 استقطاب المواهب	17
06 التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي	20
07 الأمن السيبراني	24
08 معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	27
المنهجية	30

مقدمة

أورسولا بيرنز
رئيس مجلس الإدارة

بول كيري
الرئيس التنفيذي

على مدى العقد الماضي، أسهمت المستويات غير المسبوقة من التقدم والتحول الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والمحلي فضلاً عن النمو الديموغرافي والمشاريع والمبادرات الثقافية ومشاريع القطاع العام رفيعة المستوى عبر جميع أنحاء منطقة الخليج في ترسيخ مكانة دول مجلس التعاون الخليجي على الساحة العالمية لتستقطب اهتمام كبريات المؤسسات الدولية وتبرز على جدول أعمال كافة المحافل العالمية.

تتمتع شركة "تينيو - Teneo" بحضور طويل الأمد في جميع أنحاء المنطقة التي تتسم بالتنوع والتطور. ويقدم فريقنا الذي يضم أكثر من 120 خبيراً ومتخصصاً في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي الدعم لقادة الأعمال والمسؤولين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص في ظل هذه التحولات المهمة التي تشهدها المنطقة، ويساعدونهم في تنفيذ استراتيجيات التحول المستمر ووضع خطط طموحة لتحقيق تطلعاتهم المستقبلية. نحن ننفرد بكوننا الشركة الاستشارية الوحيدة في المنطقة التي تقدم خدمات استشارات متكاملة ومتعددة التخصصات تغطي مجالات الاتصالات الاستراتيجية والاستشارات المالية والاستشارات الإدارية واستشارات إدارة المخاطر واستشارات الأفراد.

واستطلع فريق "تينيو" المتخصص بتحليل البيانات وصياغة الرؤى والتحليلات آراء أكثر من 450 من كبار قادة الأعمال والرؤساء والمديرين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص من مختلف أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، والذين قدّموا وجهات نظرهم ورؤاهم حول مجموعة من القضايا المحلية والعالمية المهمة، بما في ذلك الاقتصاد والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتوترات الجيوسياسية.

وتسلّط نتائج الاستبيان الضوء على الأولويات التي تهمُّ هؤلاء القادة وكيفية استثمارهم للموارد، والسُبُل التي يعتمدونها لتعزيز جهوزيتهم واستعدادات مؤسساتهم للتكيّف مع التغيّرات ومواكبة التحولات خلال النصف الثاني من عام 2024.

ونهدف من خلال إعداد هذا التقرير إلى تقديم رؤى ووجهات نظر تعود بالفائدة على أولئك الذين يعملون في هذه المنطقة سريعة النمو والتطور .

نيكولاس ماكدونا
مدير عام أول ورئيس شركة تينيو في منطقة الشرق الأوسط

لقد أمضيت 15 عاماً في منطقة الخليج، شهدت خلالها التطور السريع واللافت في مشهد الأعمال في المنطقة. لقد أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي وتواصل تحقيق تقدم اقتصادي مستدام تدعمه رؤية قيادية واضحة. وقد عززت هذه التطورات مكانة دول مجلس التعاون الخليجي على الساحة العالمية، وأظهرت ديناميكية ومقومات المنطقة وإمكاناتها الهائلة.

وتقدّم نتائج الاستبيان الذي أجراه فريقنا رؤى قيّمة حول المجالات التي تحظى باهتمام وتركيز القادة في المنطقة، وكيفية تخصيص الموارد والاستعداد لمواكبة التحولات خلال النصف الثاني الواعد من عام 2024. ومن الجدير بالإشارة إلى أن 65% من صنّاع القرار يتوقعون المزيد من التحسّن في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة. وتتوافق هذه النظرة الإيجابية مع الطموحات المستمرة والرؤى الاستشرافية التي باتت سمة تميز رحلة التنمية التي تشهدها دول المنطقة.

تقدم "تينيو" دعمها لصنّاع القرار في المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث ركزنا جهودنا وسخّرنا خبراتنا طوال هذه السنوات لتمكينهم من التكيف مع التحولات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال وتركيبة الجهات المعنية والمنخرطة فيها، فضلاً عن مساعدتهم في تنفيذ استراتيجيات فعّالة ومؤثرة لتحقيق طموحات مؤسساتهم وتطلعاتها للمستقبل.

ونحن على ثقة بأنّ هذا الاستبيان يقدّم رؤى قيّمة لجميع الشركات والمؤسسات التي تنشط وتعمل في هذه المنطقة الديناميكية. ومن خلال فهم وجهات نظر صنّاع القرار في المنطقة وتوقعاتهم وتوجهاتهم خلال المرحلة القادمة، سنتمكّن من مواصلة تقديم الدعم لعملائنا على نحو أكثر فعالية ومساعدتهم في التغلب على التعقيدات التي تواجه أعمالهم اليوم والاستفادة من فرص الغد.

ملخص تنفيذي

01. آفاق الاقتصاد الكلي

يتوقع 65% من صنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي تحسّن اقتصاد دول المنطقة بصورة أكبر خلال النصف الثاني من عام 2024.

وأعرب المشاركون من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن ثقة كبيرة في الأداء الاقتصادي للمنطقة، إذ بلغت نسبة المشاعر الإيجابية بين المشاركين في كلا البلدين 82% و74% على التوالي. فيما أخذت سلطنة عُمان (53%) والكويت (54%) موقفاً أكثر تحفظاً بشأن مستقبل اقتصاد دول المنطقة.

02. التحديات الجيوسياسية

رغم أن حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي لم تتصدر قائمة أبرز التحديات التي تواجه صنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي (المرتبة السابعة)، إلا أن 26% من المشاركين في الاستبيان أبدوا تحفظات بشأن مدى جهوزية مؤسساتهم لمواجهة التحديات التي تفرضها التوترات الجيوسياسية، ما يعكس انعدام التوافق بين مستوى إدراك المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر.

ملخص تنفيذي

03. التحول الوطني

أبدى صناع قرار في دول مجلس التعاون الخليجي تفاؤلاً حيال تأثير الرؤى الوطنية (خطط التحول الوطنية)، حيث أشار ما يزيد على 90% من المشاركين من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى التأثير الإيجابي للغاية لخطط التحول الوطنية في بلادهم على مؤسساتهم وأعمالهم.

ويبرز التحول الرقمي والسياحة والضيافة والديناميكية الاقتصادية باعتبارها من المجالات الدائمة لخلق الفرص. وتُعد هذه المجالات من الأولويات الإقليمية طويلة الأجل، ما يشير إلى استدامة طموحات القطاعين العام والخاص وتوافقها حيال مجالات النمو في القطاعات المختلفة.

04. بيئة الأعمال

وعندما سئلوا عن دور مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، توقع غالبية المشاركين أن تصبح المنطقة مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً وموردا رائداً للطاقة.

ورأى 52% من صناع القرار أن فرص الاستثمار ستكون هي القوة الإيجابية الأكثر تأثيراً على مسار عمل منظماتهم.

05. استقطاب المواهب

أبدى ثُلث صنّاع القرار المشاركين في الاستبيان، فقط، ثقتهم في قدرة شركاتهم على استقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات محلياً.

وصنّف صنّاع القرار في جميع دول مجلس التعاون الخليجي "استقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات محلياً" ضمن أبرز 10 تحديات، من بين 22 تحدياً تواجه شركاتهم، وصنفه المشاركون بالاستبيان في كل من دولة الإمارات وقطر وسلطنة عُمان بين أبرز 3 تحديات.

06. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

لفت 64% من صنّاع القرار إلى أهمية تسريع وتيرة الابتكار، مبدين قدراً عالياً من التفاؤل وتوجهاً نحو اعتماد نهج استباقي في تبني التقنيات المتطورة.

وأشار 82% من صناع القرار إلى أن الذكاء الاصطناعي وجهود تنظيم التكنولوجيا سيؤثران إيجاباً في عملياتهم داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

ورأى 41% من المشاركين أن تكلفة الذكاء الاصطناعي تُعد أكبر عقبة تعيق اعتماده داخل شركاتهم أو جهاتهم الحكومية

07. الأمن السيبراني

ورأى المشاركون أن الأمن السيبراني يمثل التحدي الأكبر، من بين أكثر من 20 تحدياً تؤثر سلباً في تحقيق أهداف النمو، حيث صنفه أكثر من ربع المشاركين في المرتبة الأولى (مقارنةً بقضايا أخرى مثل الذكاء الاصطناعي والنظم والتشريعات وفرص الحصول على قروض).

واعتبر صناع القرار كذلك أن الأمن السيبراني يعد أكبر التحديات التي تفتقر مؤسساتهم للقدرة على مواجهتها بالاعتماد على مواردها الداخلية، وقال غالبية المشاركين إنهم يحصلون على دعم طرف ثالث قبل وأثناء وبعد وقوع المخاطر.

08. معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يسلط الاستبيان الضوء على وجود تفاوت ملحوظ في إعطاء الأولوية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الصدارة بدرجة أولوية تصل إلى 49% و 46% على التوالي، ما يشير إلى تباين في درجات الالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بين دول المنطقة.

وأعرب 38% من صنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي عن عزمهم الاستثمار في مبادرات التنوع والشمول خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة

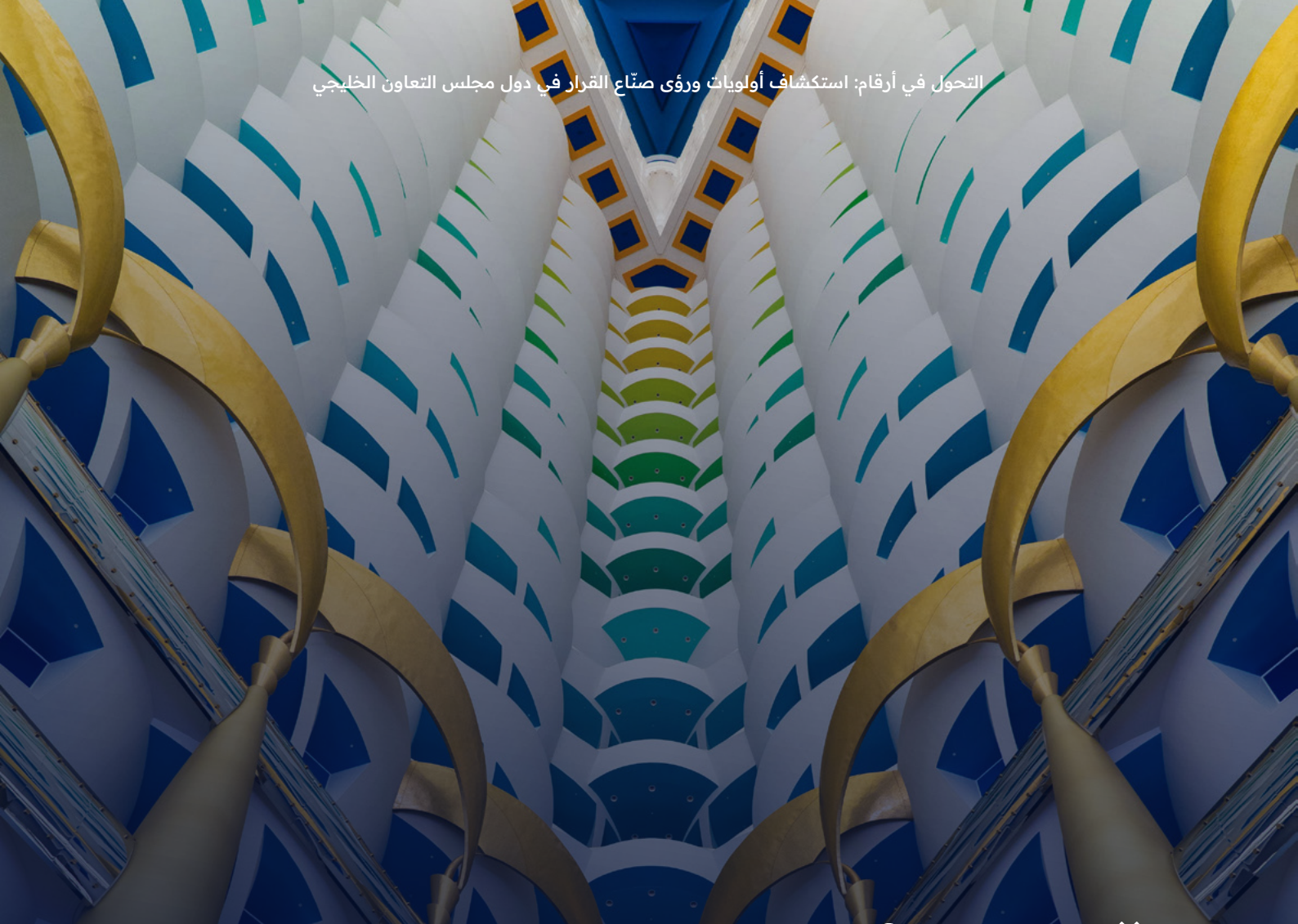

01. آفاق الاقتصاد الكلي

تسهم المرونة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي في خضّم الاضطرابات التي تشهدها الساحة العالمية في إبراز مكانتها الفريدة في مشهد الأعمال على مستوى العالم. ويتعين على المنطقة مواصلة العمل على تجاوز النظر إليها باعتبارها مجرد جهة مُمولة، وأن تسعى دون حرج لترسيخ مكانتها كشريك موثوق في التصدي للتحديات العالمية.

أندرو إن. ليفيريس، مستشار أول لدى "تينيو"
مدير في شركة أرامكو السعودية
مستشار خاص لصندوق الاستثمارات العامة وولي عهد المملكة العربية السعودية

01. آفاق الاقتصاد الكلي

في ظل العوامل المؤثرة والأوضاع المعاكسة التي تواجه الاقتصاد الكلي والتي شكلت تحدياً للاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، برزت دول مجلس التعاون الخليجي كركيزة للاستقرار الاقتصادي. وحافظت المنطقة طوال العام الماضي على نمو اقتصادي ثابت، ومن المتوقع أن تحافظ على هذا المسار الإيجابي

وعلى خلاف استبيان تينيو لتوقعات الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين لعام 2024، والذي أبدى فيه 53% من الرؤساء التنفيذيين العالميين توقعات سلبية بشأن ظروف الاقتصاد الكلي العالمي لعام 2024، تشير النتائج الإقليمية إلى توقعات أكثر إيجابية، حيث يتوقع 65% من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي المزيد من التحسن الاقتصادي إقليمياً. ويمكن أن تعزى هذه النظرة الأكثر إيجابية إلى مجموعة مرنة من محركات النمو الاقتصادي في المنطقة، مثل الارتفاع المستمر في أسعار النفط والغاز إضافة إلى تواصل جهود التنويع الاقتصادي التي تُعد محورية في استراتيجيات النمو الشامل لدول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الاستراتيجيات الخاصة بكل دولة.

سؤال: هل تتوقعون أن يتحسن الاقتصاد أم يسوء خلال النصف الثاني من عام 2024؟
(استبيان آراء صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي)

صناع القرار الإقليميين | الاقتصاد العالمي

صناع القرار الإقليميين | الاقتصاد الإقليمي

01. آفاق الاقتصاد الكلي

وفي حين يُبدي صناع القرار في المنطقة تفاؤلاً كبيراً حيال النمو الاقتصادي الإقليمي، إلّا أن هناك تبايناً واضحاً بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أعرب المشاركون من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن ثقة كبيرة بتحسن النمو الاقتصادي، مع نظرة إيجابية للغاية بنسبة 82% و 74% على التوالي. وفي المقابل، اتخذت سلطنة عُمان (53%) ودولة الكويت (54%) موقفاً أكثر تحفظاً، ما يعكس نظرتهما المشوبة بالحذر بشأن مستقبل الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

ويرجع هذا التفاوت بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير لاختلاف الاستراتيجيات الوطنية وعدم تكافؤ التقييمات الخارجية من وكالات التصنيف الدولية، حيث تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بتوقعات نمو متفائلة صادرة عن هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي، ما يعكس فعالية سياسات التنويع الاقتصادي في كلا البلدين. في حين تواجه دولة الكويت تحديات مالية كبيرة، مع عجز متوقع أن يصل إلى 19.1 مليار دولار للعام المالي 2024/2025، بحسب ما أوردته وكالة بلومبيرج. كما أن جهود الإصلاح في الدولة تواجه المزيد من المعوقات بسبب حالة الجمود السياسي، ما يؤثر سلباً على توقعات نموها الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تعمل سلطنة عُمان جاهدة على تقليص اعتمادها على الوقود الأحفوري، وإشراك المستثمرين المعنين بالاستثمارات المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئة والاجتماعية والمؤسسية، إلا أن جهود التنويع التي تبذلها تُعد محدودة نسبياً من حيث الوتيرة والحجم.

سؤال: هل تتوقعون أن يتحسن الاقتصاد أم يسوء خلال النصف الثاني من عام 2024؟

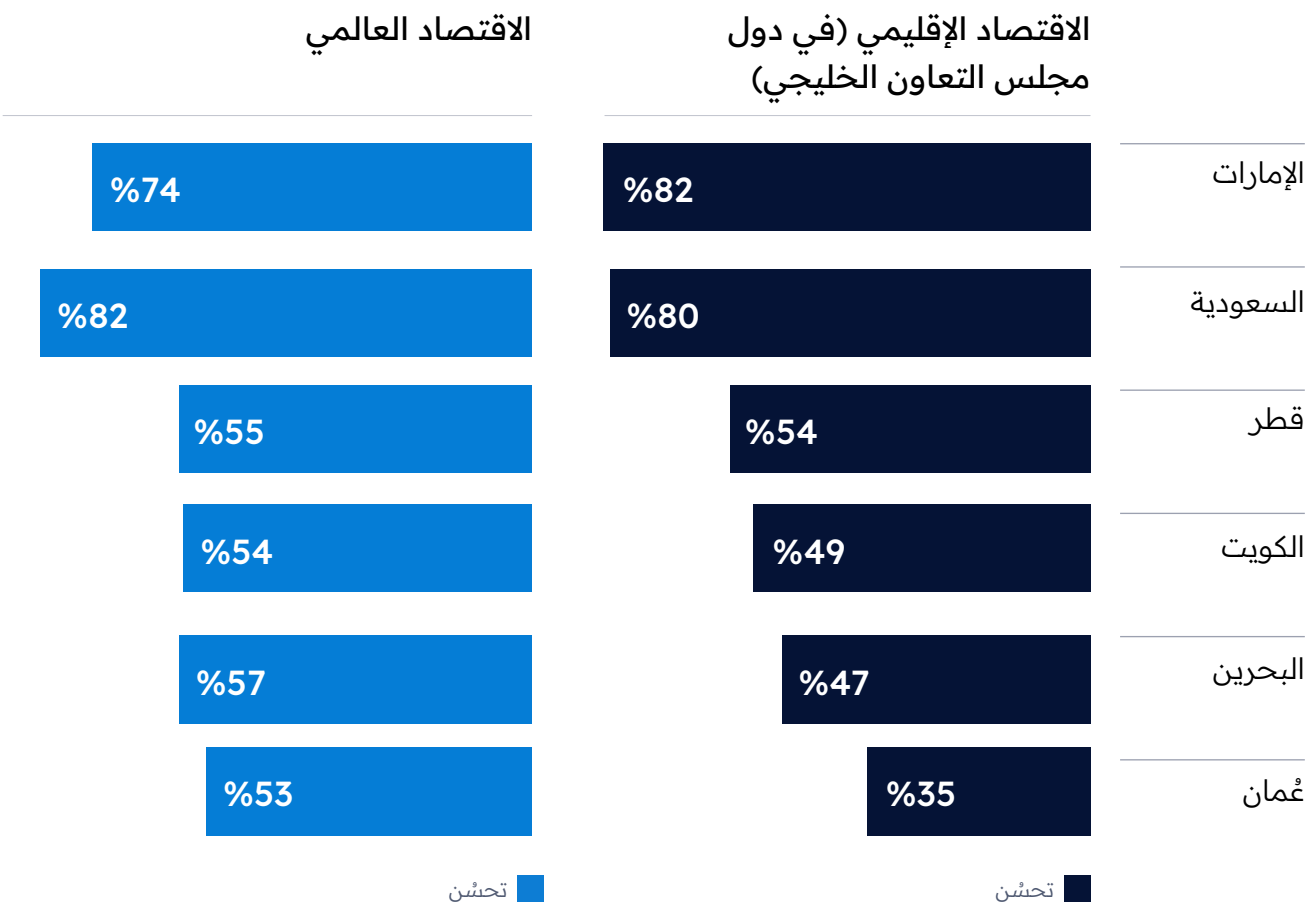

02. التطورات الجيوسياسية

إلى جانب تركيزها على تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، تسهم دول مجلس التعاون الخليجي على نحو متزايد في تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية على الصعيد العالمي، ما يُعد مؤشراً على اتساع وعمق نفوذها. إن المزيد من المبادرات الاستباقية والمواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية والرؤية الواضحة والمشتركة لمستقبل مزدهر للجميع سيضمن لدول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ زمام المبادرة في إيجاد حلول للتحديات الأكثر إلحاحاً في العالم.

السفيرة دانا شل سميث، مستشار أول لدى "تينيو"
سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى قطر، 2014-2017

02. التطورات الجيوسياسية

رغم أن عدم الاستقرار الجيوسياسي لم يتصدر قائمة التحديات التي يواجهها صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي (المرتبة السابعة)، إلا أن 26% من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي المشاركين في الاستبيان الذي أجريناه أبدوا تحفظاً حيال قدرة مؤسساتهم ومدى استعدادها لمواجهة التحديات التي يفرضها عدم الاستقرار الجيوسياسي.

وفي ظل هذه القناعة يأتي عدم الاستقرار الجيوسياسي في المرتبة الثانية بين أبرز المخاوف الحرجة من حيث الافتقار إلى الاستعداد والجاهزية، ليحل بذلك بعد التضخم (28%).

وتلفت هذه الفجوة في مدى الاستعداد والجاهزية إلى انعدام التوافق بين مستوى إدراك المخاطر واستراتيجيات إدارتها، ما يبرز الحاجة إلى إمكانيات تنظيمية أكثر مرونة وقدرة على التكيف إلى جانب التحلي بقدرات استشرافية.

سؤال: ما التحديات التي تواجهها اليوم بصفتك صانع قرار وتؤثر على أهداف النمو الخاصة بشركتك؟

سؤال: ما مدى استعداد شركتك/ مؤسستك لمواجهة كل من هذه التحديات (عدم الاستقرار السياسي)؟

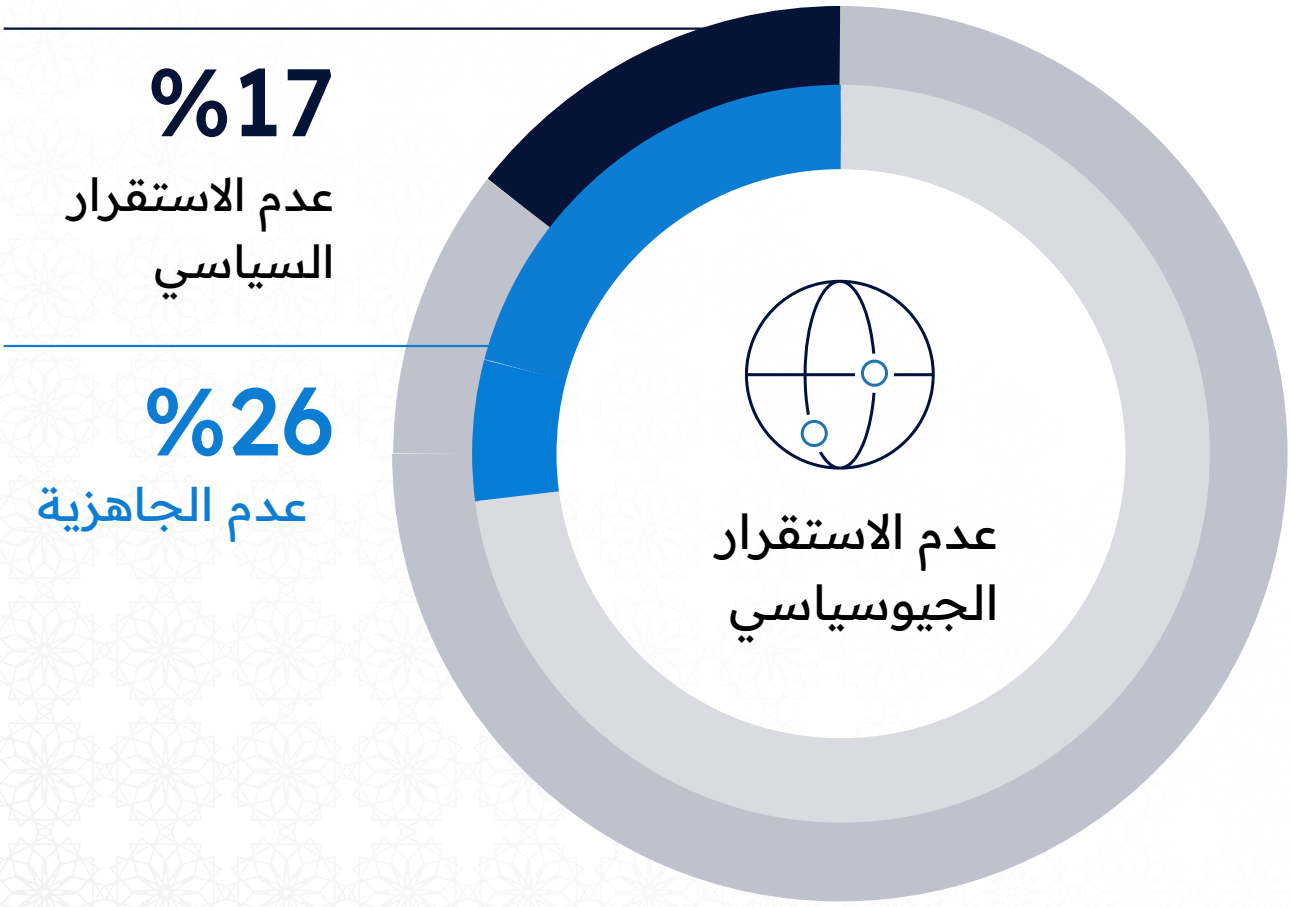

02. التطورات الجيوسياسية

في الوقت الذي يقرُّ فيه المسؤولون التنفيذيون في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي بافتقارهم إلى الاستعداد الكافي لمواجهة تحديات عدم الاستقرار الجيوسياسي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تُمثل استثناءً ملحوظاً، حيث قال 54% من صناع القرار في دولة الإمارات أن لديهم مستوى مرتفع من الجهوزية.

ويختلف الوضع تماماً بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي، مع افتقار لافت للجاهزية. وتأتي سلطنة عُمان هنا على رأس القائمة بين نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أعرب 44% من صناع القرار في السلطنة عن عدم الاستعداد لمواجهة تبعات عدم الاستقرار الجيوسياسي.

سؤال: ما مدى استعداد شركتك/ مؤسستك لمواجهة كل من هذه التحديات؟

عدم الاستقرار الجيوسيياسي

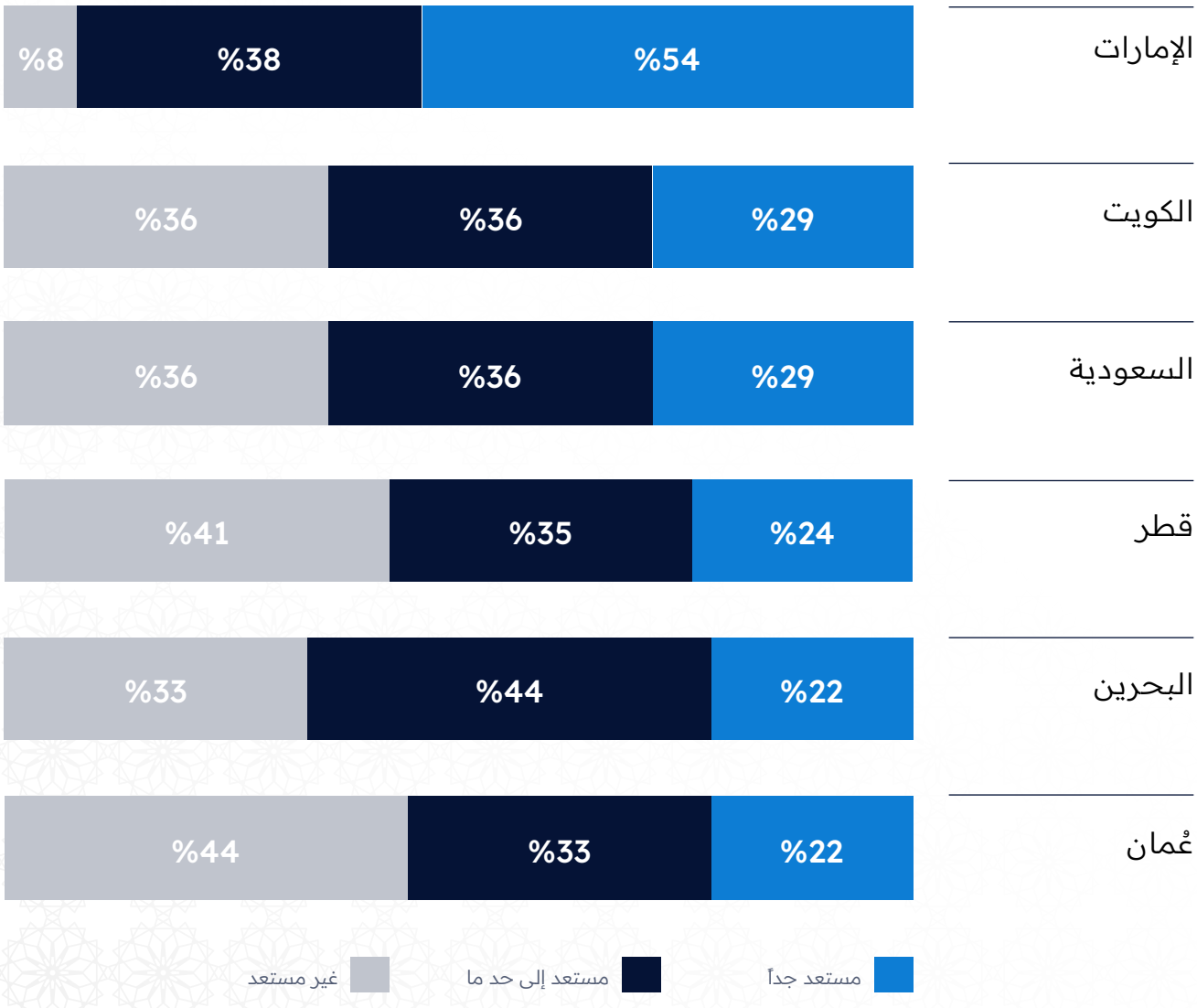

03. التحول الوطني

يعكس التركيز المستمر لدول مجلس التعاون الخليجي على تسريع وتيرة التحول رؤاها الاستراتيجية والاستشرافية وقدرتها على التكيف مع مختلف التطورات. والآن يتعين على قادة القطاعين العام والخاص في دول المنطقة البدء في جني ثمار هذه الرؤى على المدى القصير، مع مواصلة التركيز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل.

مارك أ. واينبرجر، مستشار أول لدى تينيو
مدير شركة أرامكو السعودية
الرئيس العالمي والرئيس التنفيذي السابق لشركة إرنست أند يونج

03.التحول الوطني

يُبدي صناع القرار في القطاعين العام والخاص في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تفاؤلاً كبيراً حيال دور خطط الرؤى الوطنية في توجيه قطاعاتهم.

أشار أكثر من 90% من المشاركين من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى التأثير الإيجابي للغاية لرؤية 2030 و رؤية نحن الإمارات 2031 على عمليات صنع القرار بالنسبة لهم. ورغم أن حجم هذه المشاعر الإيجابية لا يزال كبيراً بمتوسط (74%) في قطر وعُمان والكويت والبحرين، إلا أن هذه النسبة أقل بشكل ملحوظ مما هي عليه في السعودية والإمارات. وبما أن ما يزيد عن 85% من المشاركين من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هم من القطاع الخاص (مقابل متوسط 25% من المشاركين في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى)، فهذا يعكس ثقة القطاع الخاص القوية في رؤية القيادة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي طموحاتها واستراتيجياتها، وفي قدرة هذه الحكومات على تنفيذ خطط التحول الطموحة.

وفي حين أنه من الصعب التكهن بالأسباب المحددة وراء اختلاف مستويات التفاؤل حيال خطط التحول والرؤى الوطنية، فقد تتضمن هذه الأسباب عُمق المؤشرات والمجالات ذات الأولوية، إضافة إلى التفاوت في مستويات التواصل على المستوى المحلي، وفي إشراك أصحاب المصلحة والمعنيين غير الحكوميين في المراحل المبكرة للتصميم.

سؤال: من خلال تجربتك، كيف تؤثر [رؤية إحدى الدول] على صنع القرار على مستوى قطاع عملك؟

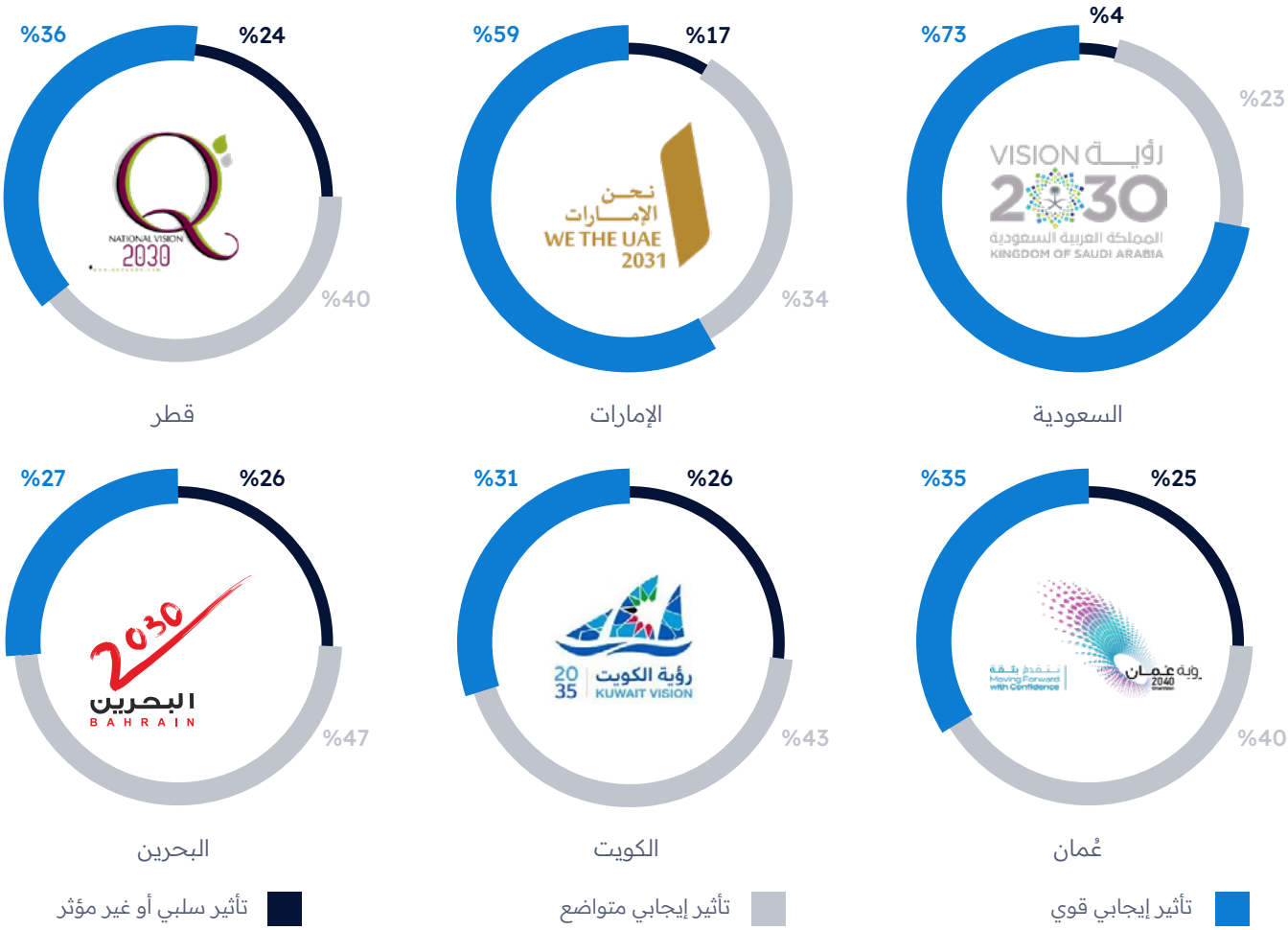

03.التحول الوطني

ويرى صناع القرار أن دول مجلس التعاون الخليجي، ستتمكن على مدى فترة زمنية تصل إلى 25 عاماً من ترسيخ مكانتها في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التحول الرقمي، والسياحة والضيافة، والديناميكية الاقتصادية.

ويبقى صناع القرار على حيادهم، بشكل عام، فيما يتعلق بالمؤشرات الجيوسياسية والاجتماعية، بما في ذلك ما إذا كانت المنطقة ستواجه الشرق أم الغرب. وهل ستكون أميل للشمول أم الحصرية.

وتأتي مجالات الرقمنة والسياحة والاقتصاد في صدارة اهتمام صناع القرار، فهي تُعد من الأولويات طويلة الأمد لدول مجلس التعاون الخليجي. وتبرز هذه المجالات كذلك بشكل ما في جميع خطط التحول والرؤى الوطنية الست لدول المنطقة، ما يؤكد الالتزام الدائم لقادة الحكومة والقطاع الخاص بتعزيز المهارات والاستثمارات والشراكات في هذه المجالات ذات الأولوية، والتركيز عليها كواحدة من السمات المميزة لاستراتيجيات تعزيز التنمية الإقليمية.

سؤال: يرجى تحريك شريط التمرير لكل من الأفكار التالية بالقرب مما تعتقد أنه يصف بشكل أفضل دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس والعشرين القادمة.

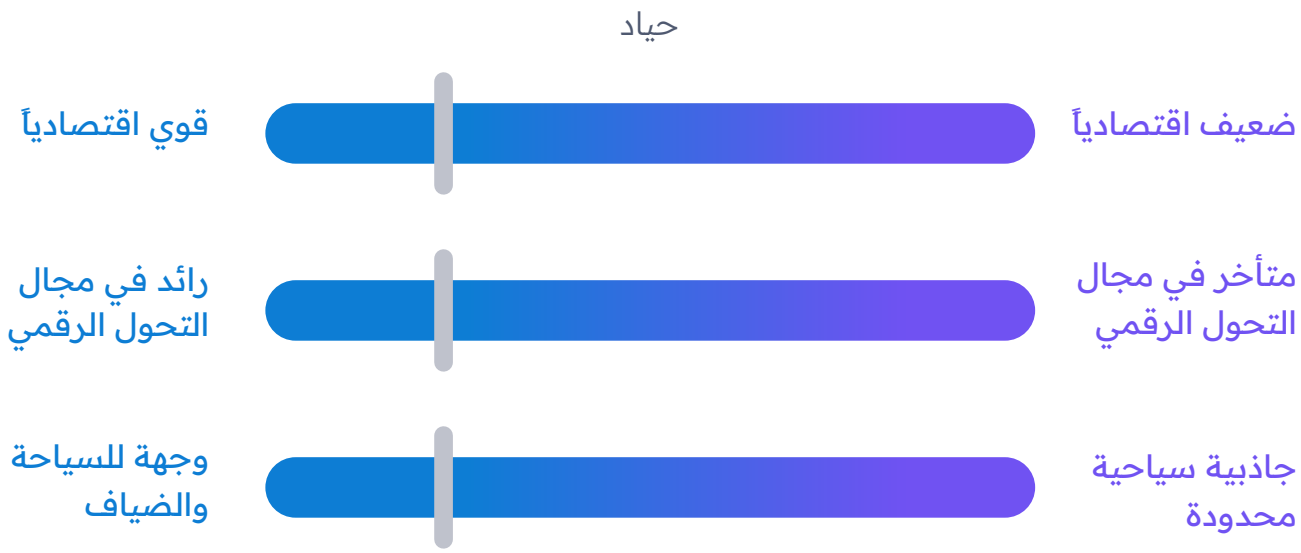

04. بيئة الأعمال

إن بروز المنطقة كمركز تجاري ومالي ديناميكي ورائد على الساحة العالمية، مدعوم بموارد اقتصادية متنوعة، هو أمر أساسي للتحرر من الاعتماد على النفط والغاز. ومن الضرورة بمكان العمل على تطوير أطر تنظيمية مرنة للحفاظ على هذا الزخم.

أندرو إن. ليفيريس، مستشار أول لدى تينيو
مدير في شركة أرامكو السعودية
مستشار خاص لصندوق الاستثمارات العامة وولي عهد المملكة العربية السعودية

04. بيئة الأعمال

مع استمرار انتقال مراكز الجذب الاقتصادي والتجاري والمالي في الشرق الأوسط نحو منطقة الخليج، يتوقع غالبية صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أن تتطور منطقة الخليج لتصبح مركزاً تجارياً ومالياً رائداً على مستوى العالم على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

وفي الوقت نفسه يحافظ عدد كبير من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً على الاعتقاد بأن الهيدروكربونات الخليجية تظل جزءاً لا يتجزأ من المكانة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عالمياً. ومن الجدير بالذكر أن صناع القرار في السعودية والكويت وعُمان والبحرين يتوقعون أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على دورها كأكبر مورد للطاقة على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

لكن صناع القرار في دولة الإمارات خرجوا عن هذا التصور السائد بين صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير الأغلبية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بصدد أن تبرز كنموذج عالمي للتنمية المستدامة والخضراء.

سؤال: ما تصوراتكم لدور دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة؟

%35 مركز عالمي للمال والأعمال

من صناع القرار في دول المنطقة

دولة الإمارات	السعودية	قطر
%39	%32	%39
نموذج للتنمية المستدامة والخضراء	مورد طاقة رائد	مركز عالمي للمال والأعمال
%35	%31	%36
مركز عالمي للمال والأعمال	مركز عالمي للمال والأعمال	مركز للابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي

البحرين	الكويت	عُمان
%35	%41	%40
مورد طاقة رائد	مورد طاقة رائد	مورد طاقة رائد
%35	%38	%40
نركز للتبادل الثقافي	مركز عالمي للمال والأعمال	مركز عالمي للمال والأعمال
		%40
		مركز للابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي

04. بيئة الأعمال

حدد صنّاع القرار قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على جذب الاستثمارات والاحتفاظ بها باعتبارها أهم محركات التغيير والتحول التي تؤثر على توجهات مؤسساتهم ونموها، حيث أكد 88% منهم بأن الفرص الاستثمارية تحقق التأثير الإيجابي الأطول أمداً.

ومع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في ترسيخ مكانتها كمركز تجاري ومالي عالمي بارز، يكشف الاستطلاع عن وعي واضح بين صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة تبني ممارسات مستدامة، حيث أكد 53% منهم إدراكهم للدور الحاسم لتبني ممارسات مستدامة في جذب المستثمرين الدوليين.

وبالمثل، قال 50% من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أنهم يدركون الضرورة التنظيمية لإقرار سياسات ضريبية مواتية للمستثمرين للحفاظ على مناخ استثماري جاذب.

%52

من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي يرون بأن الفرص الاستثمارية لها تأثير إيجابي للغاية على شركاتهم/مؤسساتهم

سؤال: برأيكم ما هي التغييرات الضرورية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لاستقطاب المستثمرين الدوليين؟

تبني ممارسات مستدامة

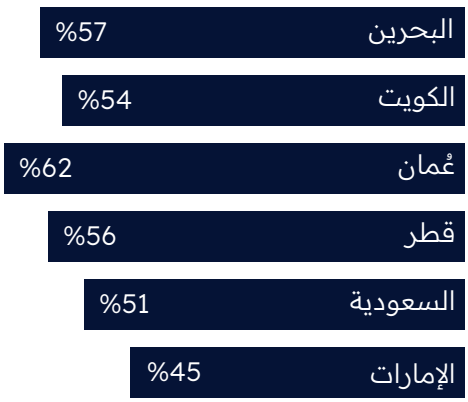

سياسات ضريبية مواتية للمستثمرين

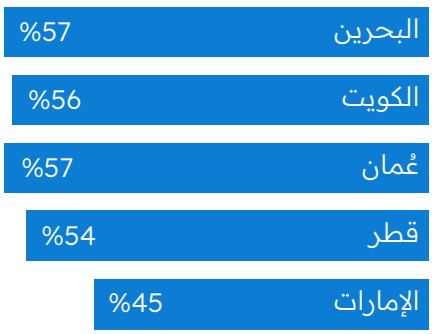

%53

تبني الممارسات المستدامة

من صناع القرار في دول المنطقة

%50

سياسات ضريبية مواتية للمستثمر

من صناع القرار في دول المنطقة

05. استقطاب المواهب

ينبغي على قادة دول مجلس التعاون الخليجي تركيز أولوياتهم على تعزيز الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل للمنطقة أكثر من التركيز على تحقيق مكاسب قصيرة المدى، وذلك من خلال اعتماد نهج حوكمة شامل يدمج عملية استقطاب المواهب وأصحاب المهارات وتطوير أدائهم ضمن استراتيجيات النمو الأساسية الخاصة بهم.

جابي سولزبيرجر، رئيس مجلس الإدارة العالمي لاستشارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في "تينيو"

05. استقطاب المواهب

يقول ثلث صناع القرار فقط إنهم مستعدون بشكل جيد لاستقطاب المواهب وأصحاب المهارات محلياً. بالإضافة إلى ذلك، يُصنف صناع القرار في جميع دول مجلس التعاون الخليجي "استقطاب أصحاب المهارات محلياً" ضمن التحديات العشرة الأوائل من بين 22 تحدياً تواجه شركاتهم، حيث وضع المشاركون في الاستبيان من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عُمان هذه القضية بين أبرز ثلاثة تحديات.

لطالما شكّل استقطاب المواهب وأصحاب الخبرات والاحتفاظ بهم تحدياً للقادة الإقليميين، ما يبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيات أكثر دقة للتوظيف والترقية على مستوى المؤسسات والقطاعات. وتؤثر الأطر التشريعية والتنظيمية للقوى العاملة في كل بلد على استقرار أصحاب المهارات، ما يتيح الفرصة أمام قادة القطاعين العام والخاص للتعاون في إنشاء أطر أكثر تطوراً لقانون العمل.

وتعكس تعديلات قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2022 وإعلان قطر في عام 2024 دخولها شراكة مع منظمة العمل الدولية بشأن إصلاحات نظام العمل، التركيز الحكومي على هذه المسألة بوصفها أولوية بالنسبة لها، ما يزيد في النهاية من عوامل جذب المستثمرين ويُساهم في الاستقرار الاجتماعي والديموغرافي.

سؤال: إلى أي درجة تعتقدون بأنكم / مؤسساتكم على استعداد لمواجهة كل هذه التحديات؟

استقطاب أصحاب الخبرات والمهارات محلياً

جميع المشاركين

بحسب كل دولة

05. استقطاب المواهب

رغم أن القادة يصنفون استقطاب المواهب وأصحاب المهارات باعتباره من التحديات الرئيسية، إلا أنهم لا يستعينون بشركات التوظيف في تعيين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارات كوسيلة لمجابهة هذا العائق الذي يحد من الاستقرار المؤسسي، ويضعون هذا الخيار في ذيل قائمة الموارد التي قد يستخدمونها لمواجهة التحديات الداخلية.

وبالمثل، فإن الاستثمار في الموظفين يأتي في مرتبة متدنية (44%) مقارنة بالمجالات قصيرة المدى التي تركز بصورة أكبر على الكم مثل علاقات المستثمرين (57%) وأدوات تحسين الأداء (55%).

وتثير هذه الاتجاهات أسئلة حول الآفاق الزمنية التي يضعها المديرون التنفيذيون في حسبانهم لدى صياغة استراتيجيات الحوكمة الخاصة بهم، كما تشير إلى وجود فرص لتخطيط استراتيجي أكثر شمولاً على المدى القصير والمتوسط والطويل.

سؤال: ما هي المجالات التي تفكر شركتك/مؤسستك في الاستثمار فيها خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة؟

رأس المال البشري

سؤال: ما مدى أهمية شركات توظيف التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارات بالنسبة لشركتك/مؤسستك في مجابهة بعض التحديات؟

شركات توظيف التنفيذيين ومجالس الإدارات

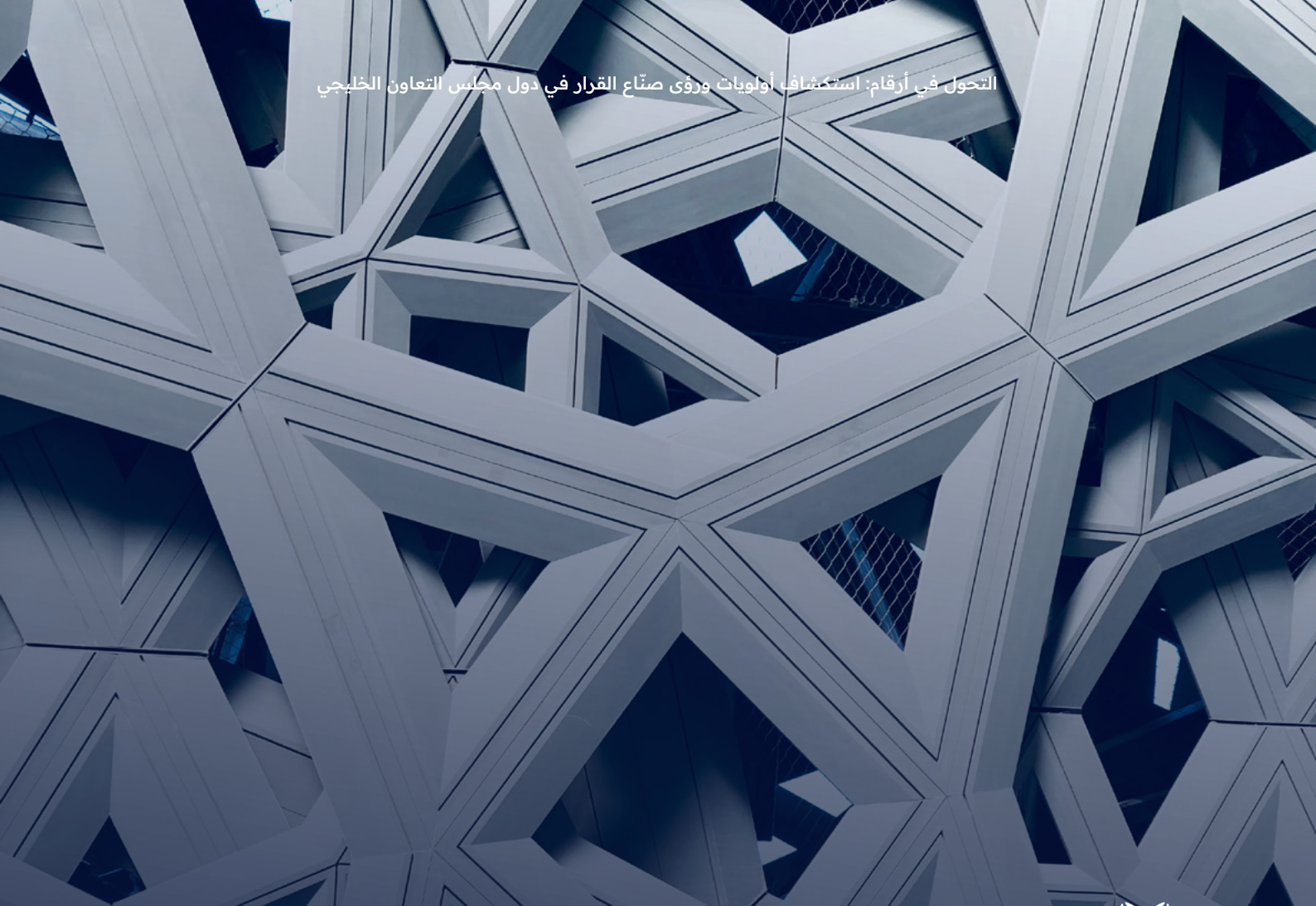

06. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

تعكس استثمارات دول المنطقة وشراكاتها الاستراتيجية في مجال الذكاء الاصطناعي التزامها الواضح بتحصين مستقبل اقتصاداتها، على الرغم من التكاليف الباهظة التي يتطلبها التنفيذ. وتتمثل الفرصة المتاحة في بناء بنية تحتية رقمية داعمة لتمكين ثورة حقيقية في مجال الذكاء الاصطناعي في منطقة الخليج.

مارك أ. واينبرجر، مستشار أول لدى تينيو
مدير في شركة أرامكو السعودية
الرئيس العالمي والرئيس التنفيذي السابق لشركة إرنست أند يونج

06. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

تصدر التقدم التكنولوجي الأولويات الاستراتيجية لصانعي السياسات وقادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يُعد أحد المحركات المهمة للنمو الإقليمي.

أكد 64% من صناع القرار على الدور الأساسي لتبني الابتكار، ما يعكس درجة عالية من التفاؤل والحرص على اعتماد نهج استباقي في تبني أحدث التقنيات، بما في ذلك الحوكمة الرقمية.

سؤال: كيف برأيكم ستؤثر التطورات التكنولوجية على دول مجلس التعاون الخليج خلال الخمسة وعشرين عاماً المقبلة؟

التقدم التكنولوجي

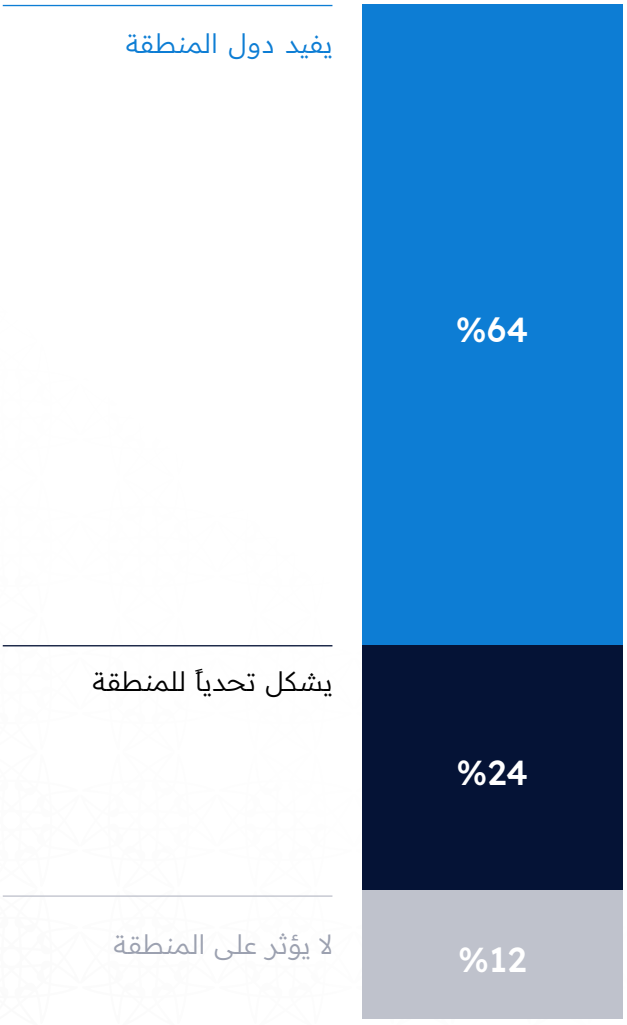

سؤال: ما تأثير تنظيم الذكاء الاصطناعي/ التكنولوجيا على عمل شركتكم/ مؤسستكم في دول مجلس التعاون الخليجي

تنظيم الذكاء الاصطناعي/ التكنولوجيا

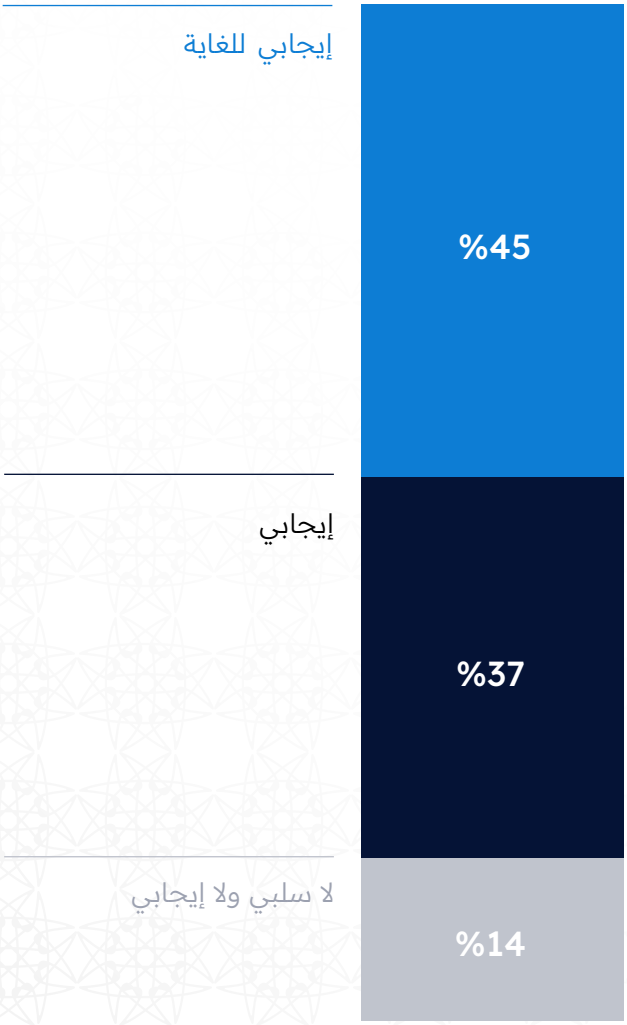

06. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

من المتوقع أن تُحدث التكنولوجيا ثورة في العقود المقبلة، وسيكون الذكاء الاصطناعي في طليعة هذا التحول. وقد أكد 82% من صناع القرار المشاركين في الاستبيان أنهم يدركون أن الذكاء الاصطناعي وتنظيم التكنولوجيا سيؤثران إيجاباً على العمليات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الوقت نفسه، أشار 41% من المشاركين إلى تكلفة تنفيذ الذكاء الاصطناعي باعتبارها المصدر الرئيسي للقلق. وتُرسخ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دورهما كقوة دافعة في مجال اعتماد الذكاء الاصطناعي من خلال استثمارات كبيرة وشراكات عالمية مع شركات كبرى مثل مايكروسوت و أي بي إم.

سؤال: ما هي استراتيجيات النمو الخاصة بشركتكم/ مؤسستكم خلال الخمسة إلى العشرة أعوام القادمة؟

%49
تعزيز الابتكار وتبني تقنيات حديثة

سؤال: ما التحديات المؤثرة على النمو التي تواجهكم اليوم بصفتكم صنّاع قرار؟

%24
التكامل التكنولوجي

%16
الذكاء الاصطناعي

سؤال: ما الدور الذي ترون أن الذكاء الاصطناعي/ التقدم التكنولوجي يمكن أن يؤديه في تحقيق أهدافكم للنمو؟

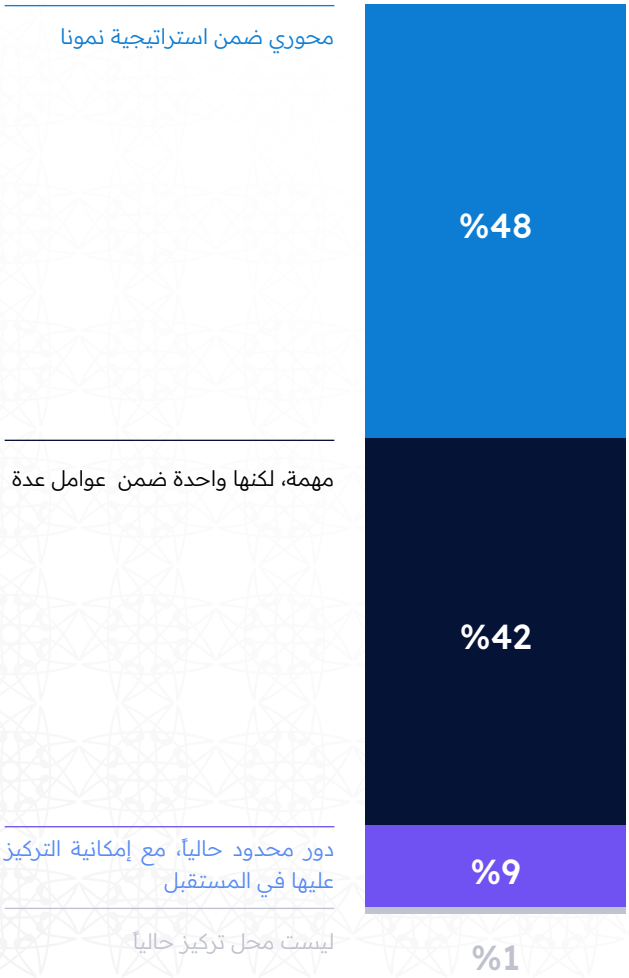

06. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

سؤال: ما أكبر عائق أمام شركتكم/ مؤسستكم أو الشركات الرائدة التي تتبنى الذكاء الاصطناعي بشكل عام؟

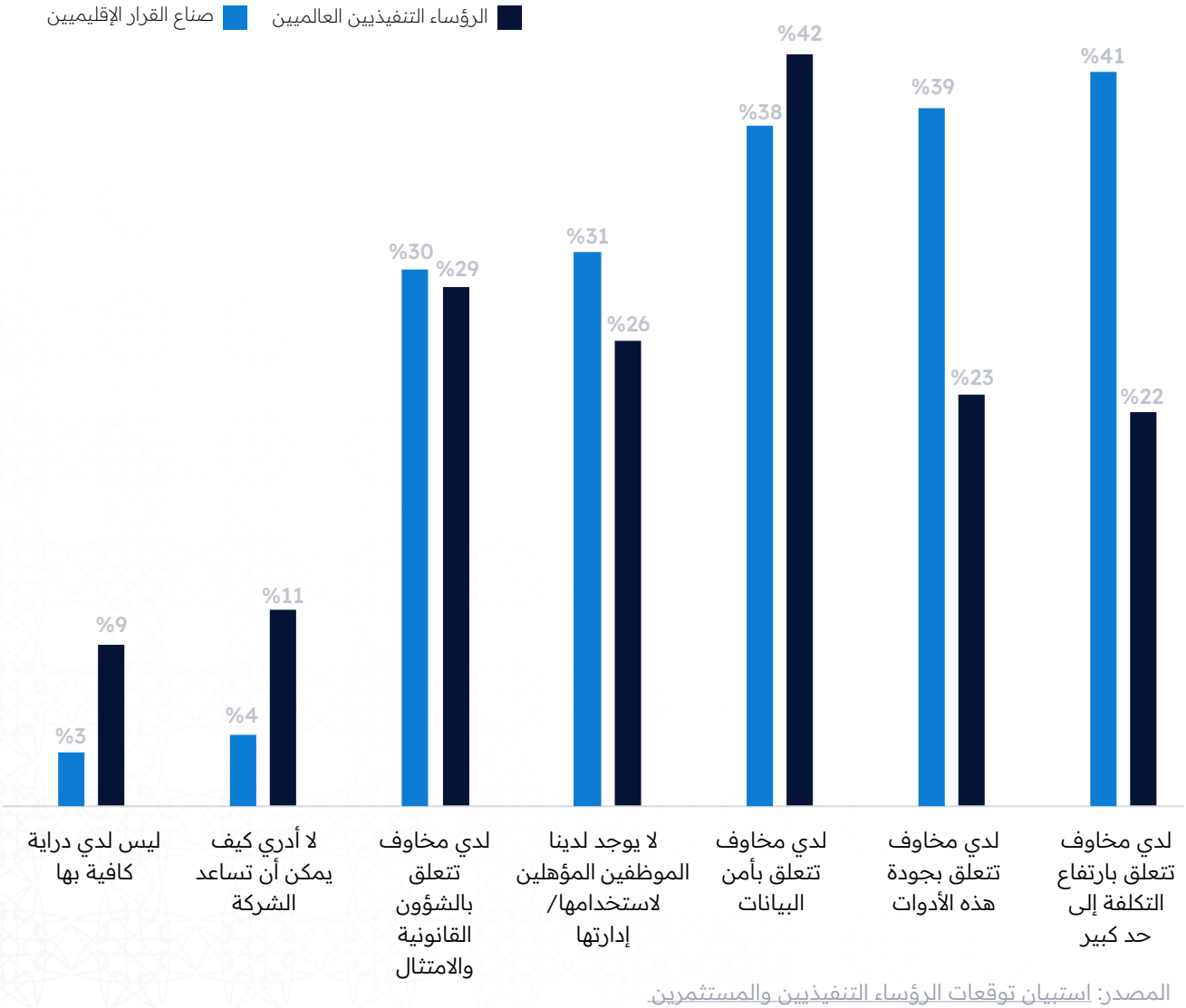

المصدر: استبيان توقعات الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين

07. الأمن السيبراني

يتطلب الأمن السيبراني في الخليج بنية تحتية قوية والتزاماً راسخاً من قبل القطاعين العام والخاص. ومع التحول الذي تشهده المنطقة، فإن مواجهة التحديات الأمنية التي تلوح في الأفق تتطلب جهوداً موحدة لضمان مستقبل رقمي آمن.

ويليام جيه براتون، الرئيس التنفيذي لوحدة استشارات المخاطر في "تينيو"
المفوض السابق لشرطة مدينة نيويورك

07. الأمن السيبراني

كشف الاستبيان أن 25% من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي ينظرون إلى الأمن السيبراني باعتباره التحدي الأكبر الذي يؤثر على نمو شركاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد 23% من المشاركين في الاستبيان أن مؤسساتهم غير مستعدة لمواجهة تحديات الأمن السيبراني

وهذا يسلط الضوء على اتساع الفجوة بين مستوى إدراك المخاطر والاستعداد لمواجهتها، ما يؤكد الحاجة الملحة للمؤسسات لتعزيز تدابير الأمن السيبراني للوقاية من التهديدات المتطورة وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

سؤال: ما هي التحديات المؤثرة على النمو التي تواجهها اليوم، بصفتك صانع قرار؟

سؤال: ما مدى استعداد شركتك/ مؤسستك لمواجهة كل من هذه التحديات؟ (الأمن السيبراني)

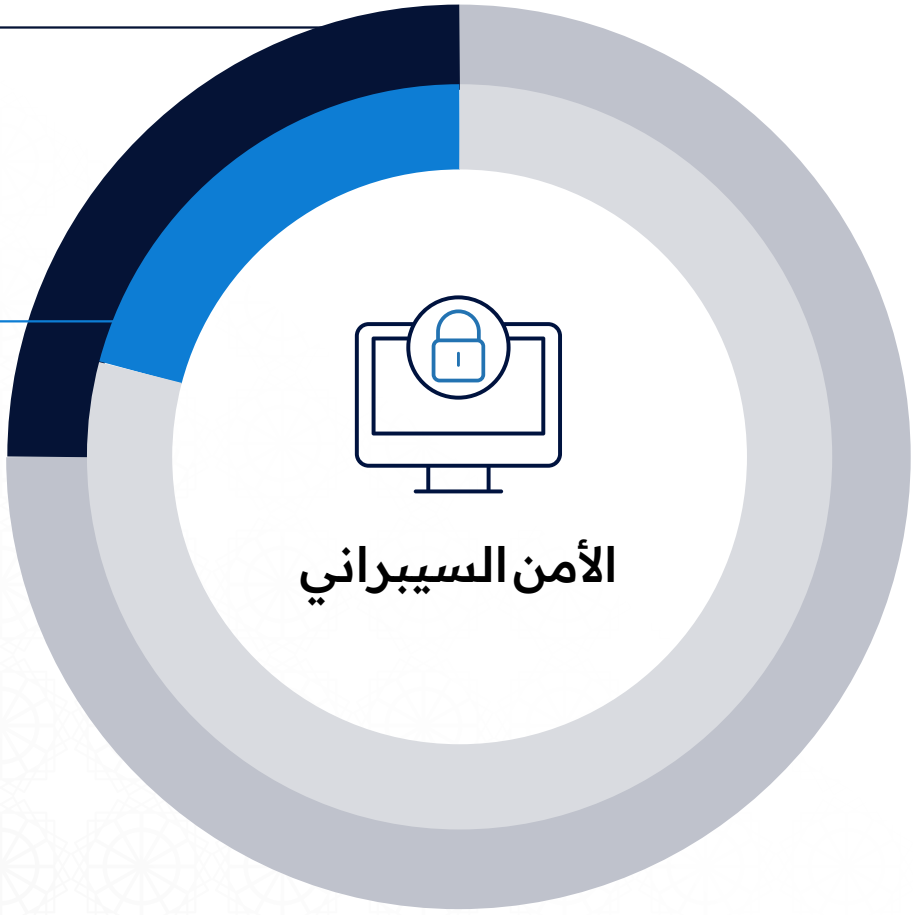

07. الأمن السيبراني

أكد صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادهم على خبرات الطرف الثالث لمواجهة تحديات الأمن السيبراني بفعالية؟

يستعين 61% من المشاركين في الاستبيان بخدمات دعم خارجي خلال مرحلة ما قبل التعرض للمخاطر، ما يعكس اعتمادهم نهجاً استباقياً للتأهب والاستعداد من خلال الاستعانة بشركاء خارجيين لتعزيز آليات الدفاع السيبراني الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك، قال 24% من صناع القرار إنهم يسعون للحصول على الدعم الخارجي خلال مرحلة التعرض للمخاطر، في حين أن 13% يفعلون ذلك بعد التعرض للمخاطر، مع التركيز على جهود التعافي. ويسلّط هذا التوظيف الاستراتيجي لخبرات الطرف الثالث الضوء على أهمية الرؤى الخارجية لتعزيز الأمن السيبراني.

سؤال: عند التفكير في المرونة وإدارة المخاطر على وجه التحديد، في أي مرحلة تسعون للحصول على خبرة خارجية؟

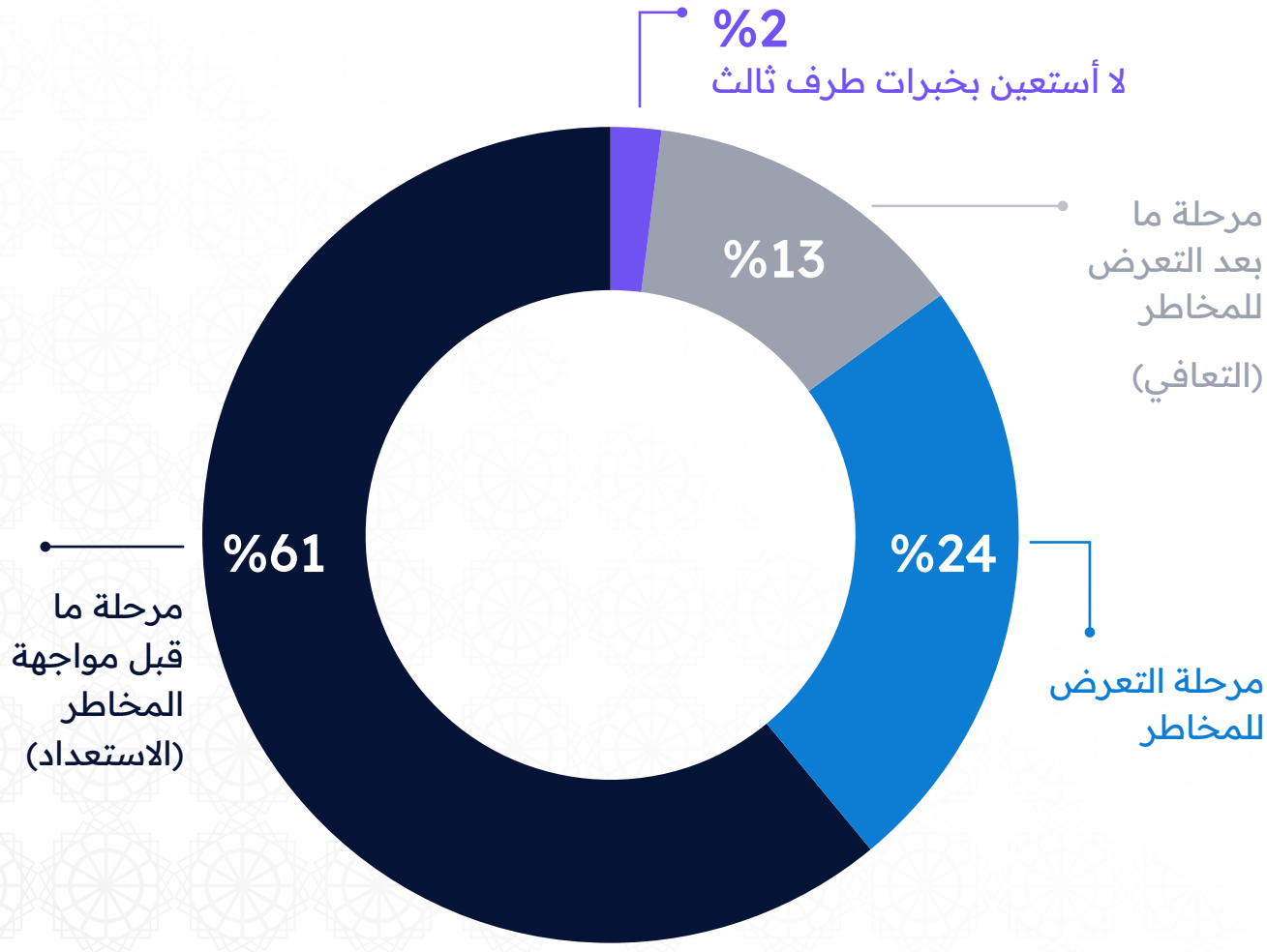

08. معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ينبغي على الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص مواصلة التركيز على تطبيق ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتحول في نهجها من مجرد تلبية المتطلبات الإدارية نحو احتضان القيمة الجوهرية التي تضيفها هذه الممارسات إلى عملياتها ومستوى أدائها.

جابي سولزبيرجر، رئيس مجلس الإدارة العالمي لاستشارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى تينيو

08. معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

هناك تباين واضح في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي حول مدى إعطاء صناع القرار الأولوية لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الشاملة في مؤسساتهم.

وتبرز كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، حيث أكد 62% و53% (على التوالي) من المشاركين في الاستبيان، تركيزهم على الاعتبارات ذات الصلة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. لكن الاهتمام جاء أقل في بقية دول المجلس، حيث جاءت معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مرتبة أدنى على جدول أولويات صناع القرار في البحرين (29%)، وقطر (26%)، وعمان (26%)، والكويت (24%).

وعلى الرغم من ذلك، أكد المشاركون اهتمامهم بالاستدامة والممارسات البيئية على وجه التحديد، حيث أبدى 53% من صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي التزاماً قوياً بتبني ممارسات مستدامة، ما يشير إلى إدراك متزايد للحاجة إلى دمج سياسات وأولويات المسؤولية البيئية ضمن الاستراتيجيات المؤسسية.

سؤال: ما هو الدور الذي ترون أن كل عامل من العوامل التالية يؤديه في تحقيق أهداف النمو لديك؟

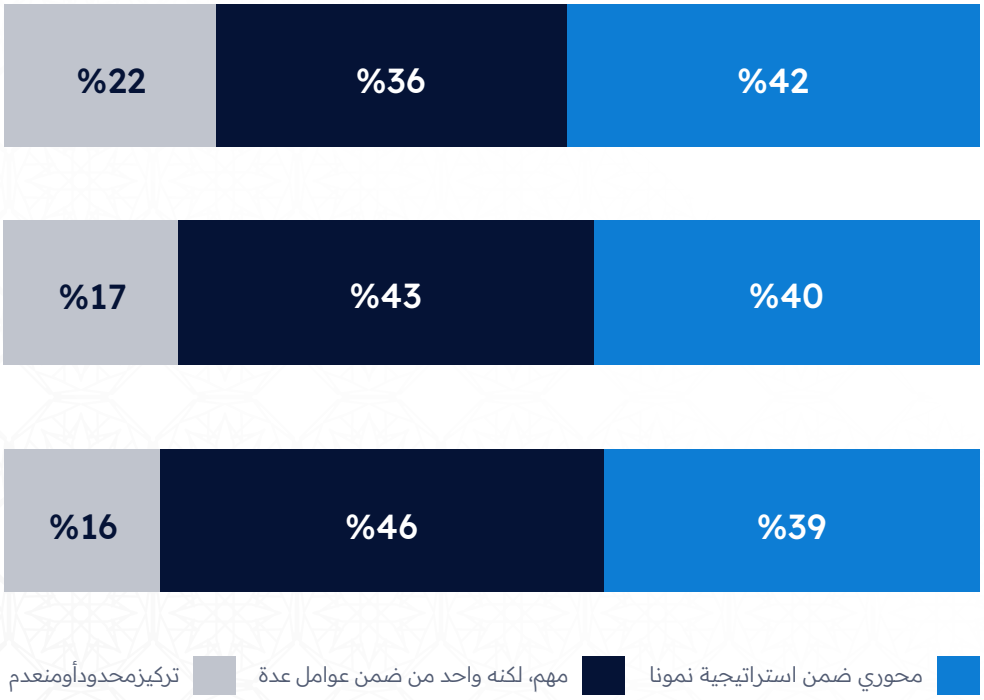

08. معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

عند سؤالهم عن المجالات التي تفكر شركاتهم بالاستثمار فيها خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، صنف 38% من صناع القرار التنوع والشمول كأولوية قصوى.

إلا أن هذه النسبة رغم ذلك تُعد أقل بكثير من الاستثمارات المؤسسية في المجالات الأخرى ذات الأولوية العالية، بما في ذلك علاقات المستثمرين والتكنولوجيا (باستثناء الذكاء الاصطناعي) بنسبة 57%، وتحسين الأداء بنسبة 55%، والذكاء الاصطناعي بنسبة 51%. في المقابل، يرى 42% من صناع القرار أن التنوع والشمول هما ركيزتان أساسيتان لاستراتيجيات النمو الخاصة بمؤسساتهم وتحقيق الأهداف المنشودة، ما يشير إلى تفاوت محتمل في النهج الذي تعتمده المؤسسات في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي لصياغة استراتيجيات الحوكمة.

وفي حين تأتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة بلدان المنطقة من حيث التركيز على تعزيز مبادرات التنوع والشمول، حيث قال 66% و56% (على التوالي) من المشاركين في الاستبيان إنهم يعطون الأولوية لتعزيز ممارسات التنوع والشمول، إلا أن مستويات التركيز على هذه المجالات كانت أقل في بعض دول المنطقة. فعلى سبيل المثال، أبدى المشاركون في الاستبيان من البحرين والكويت وعُمان اهتماماً أقل، وجاءت نسبة من يعطون أولوية للتنوع والشمول متقاربة عند 28%، في حين وصلت النسبة في قطر إلى 23%.

سؤال: ما هي المجالات التي تفكر شركتك/ مؤسستك في الاستثمار فيها خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة؟

التنوع والشمول

المنهجية

التحول في أرقام: استكشاف أولويات ورؤى صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

التحول في أرقام: تولى فريق البيانات والرؤى والتحليلات الداخلي للشركة إعداد الاستبيان حول أولويات ورؤى صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

استطلعت "تينيو" آراء 480 من "صنّاع القرار" في دول مجلس التعاون الخليجي، 55% منهم في القطاع الخاص و45% في القطاع العام. وشمل الاستبيان رؤساء ومديرين تنفيذيين وأصحاب أعمال ورؤساء شركات وشركاء ونوّاب تنفيذيين ونوّاب رؤساء للعديد من الشركات والمؤسسات الرائدة في المنطقة. وأُجري الاستبيان في الفترة ما بين 13 مارس و12 أبريل 2024. كما يشتمل التقرير أيضاً على نتائج "استبيان التوقعات المستقبلية للرؤساء التنفيذيين والمستثمرين 2024" الذي أجرته شركة "تينيو".

ملاحظة: قد لا يصل إجمالي بعض الأعمدة في التقرير إلى 100% نتيجة عملية التقريب.

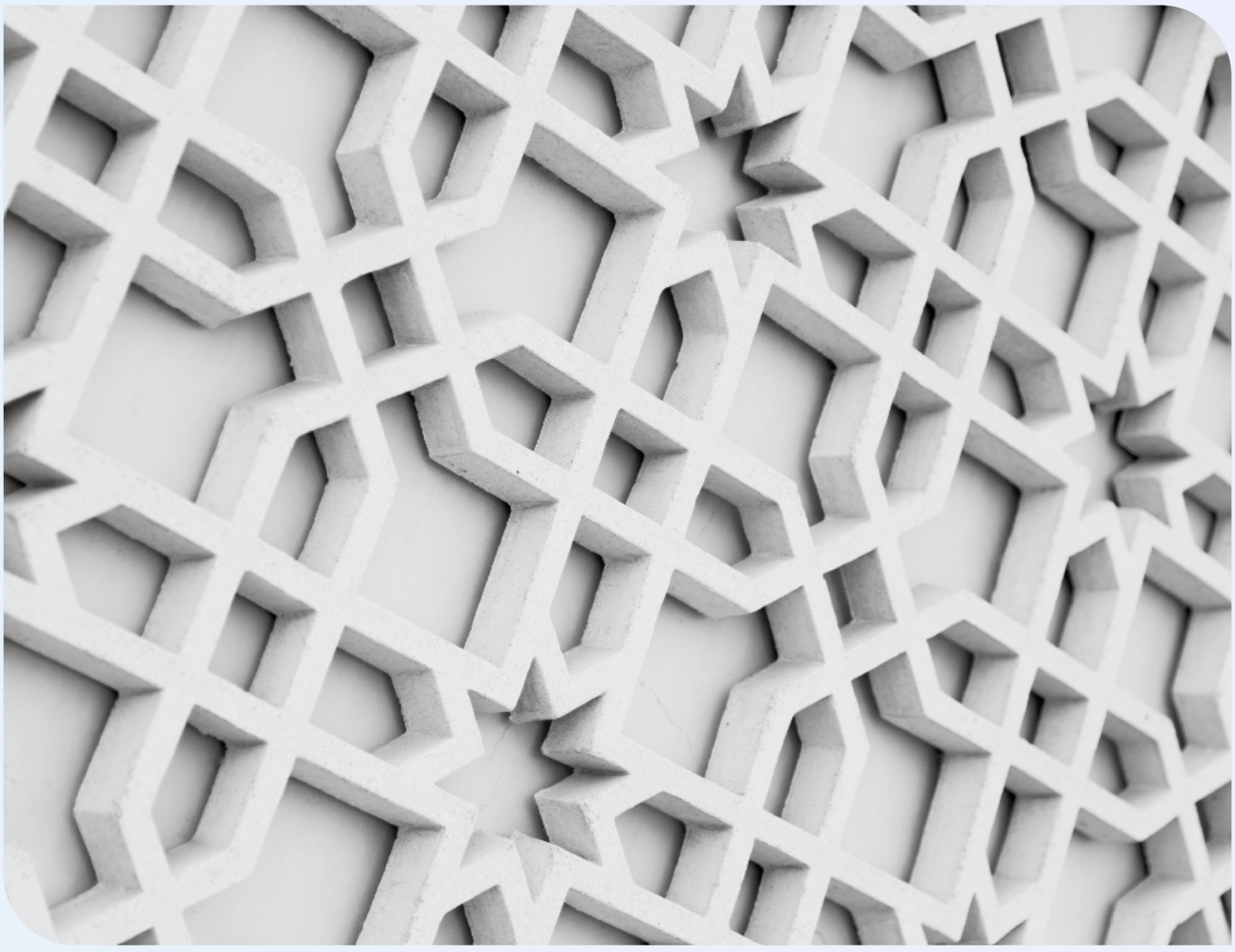

المنهجية
لمحة عن صناع القرار المشاركين في الاستبيان

البلدان

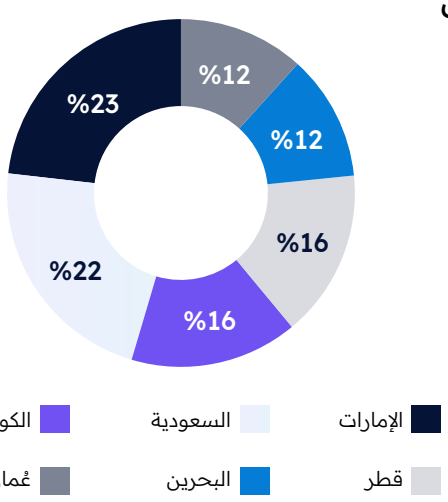

القطاع

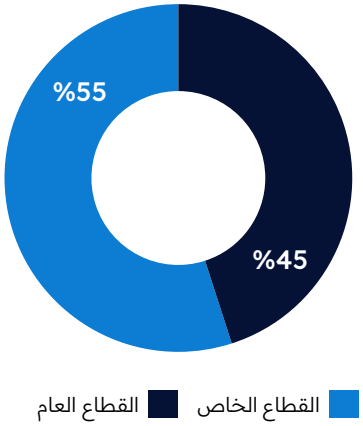

المسمى الوظيفي

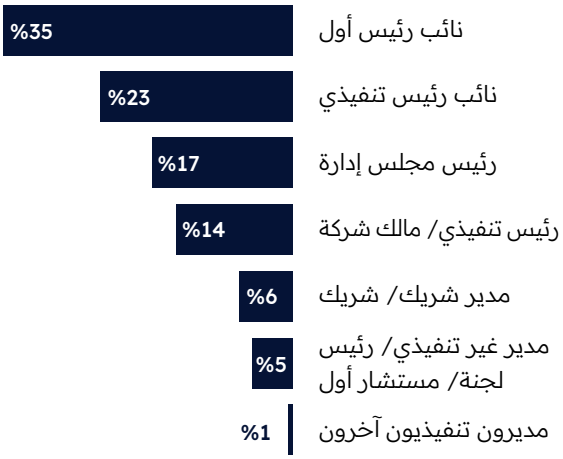

حجم الشركة

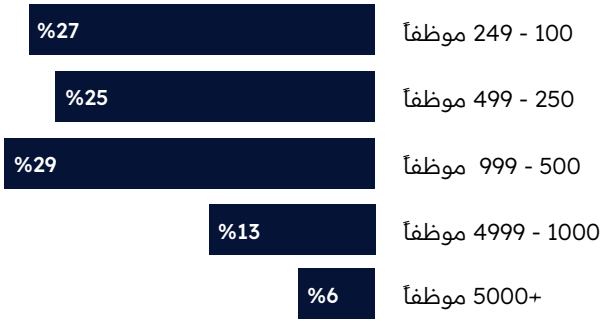

التقسيم بحسب الدول

	القطاع الخاص	القطاع العام	نائب رئيس أول	نائب رئيس تنفيذي	رئيس	رئيس تنفيذي/ مالك شركة	100 249- موظفاً	499-250 موظفاً	999500- موظفاً	4999 1000- موظفاً
البحرين	%27	%73	%42	%23	%17	%5	%19	%44	%19	%19
الكويت	%25	%75	%38	%28	%14	%9	%5	%35	%30	%30
عُمان	%25	%75	%40	%23	%15	%12	%20	%27	%33	%20
قطر	%25	%75	%35	%29	%11	%8	%10	%25	%30	%25
السعودية	%92	%8	%26	%22	%18	%22	%37	%20	%19	%12
الإمارات	%89	%11	%34	%17	%22	%19	%25	%25	%39	%8

شارك في الإعداد

ريتشارد العياشي
نائب رئيس أول
richard.el-ayache@teneo.com

سابين البيني
مساعد أول
sabine.elbeaini@teneo.com

جابريلا برتنتشامبس
رئيس العمليات الشرق الأوسط
gabriela.bertinchamps@teneo.com

إيمان بن حميدة
مساعد
imene.hamida@teneo.com

جان-بيير (جيه بي) قطريب
مدير عام
jean-pierre.katrib@teneo.com

أبريل مانويل
مساعد تنفيذي ومدير مكتب
april.manuel@teneo.com

نيكولاس ماكدونا
مدير عام أول ورئيس تينيو الشرق الأوسط
nicholas.mcdonagh@teneo.com

ناهدة شاهبداد
تنفيذي حساب
naheeda.sahibdad@teneo.com

أحمد السيد
مساعد أول
ahmad.alsayed@teneo.com

أشواق سويسي
نائب رئيس أول
achwek.souissi@teneo.com

عائشة فالياني-روبرتسون
نائب رئيس أول
ayesha.valliani-robertson@teneo.com

فريدريك يوزوينه
مساعد أول
frederic.ysewijn@teneo.com

مكاتب الشرق الأوسط

أبوظبي
الطابق 15، برج السراب،
مربع سوق أبوظبي العالمي،
جزيرة المارية، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 9877 711 2 971+
بريد إلكتروني:
abudhabi@teneo.com

الدوحة
الطابق 14، برج باي تاور 4،
البوابة/ الخليج الغربي صندوق
بريد 10805 الدوحة، قطر، بناية
رقم 8، المنطقة 63، شارع 905

هاتف: 7273 4005 974+
بريد إلكتروني:
info-doha@teneo.com

دبي
مكتب 405، الطابق 4، مبنى
منطقة البوابة 5
مركز دبي المالي العالمي،
صندوق بريد 506808، دبي،
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 9200 818 4 971+
البريد الإلكتروني:
dubai@teneo.com

الرياض
مكتب 4903، الطابق 49،
مركز المملكة، الرياض
المملكة العبية السعودية

البريد الإلكتروني:
riyadh@teneo.com

Teneo
The Global CEO Advisory Firm

نبذة عن "تينيو – Teneo"

"تينيو" هي شركة عالمية متخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية للرؤساء التنفيذيين عبر القطاعين العام والخاص. وتتعاون الشركة مع عملائها في قطاعات مختلفة حول العالم لتخطيط وتنفيذ مبادرات ومشاريع رائدة من شأنها المساهمة في ضمان مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً.

وتقدم الشركة لعملائها خدمات استشارية متخصصة عبر وحدات أعمالها الخمسة وفق نهج مستقل أو متكامل حسب متطلبات العميل واحتياجاته، وتساعد "تينيو" عملاءها عبر رفدهم بحلول استراتيجية فعّالة تضمن لهم استثمار الفرص وتجاوز التحديات الأكثر تعقيداً بدعم من فريقها العالمي وشبكتها الواسعة التي تضم نخبة من كبار الاستشاريين والخبراء عبر قطاعات ومجالات متعددة. وتضم قائمة عملاء "تينيو" عدداً كبيراً من الشركات المدرجة في مجلة "فورتشن 100"، والشركات المدرجة في مؤشر "فوتسي 100"، إضافة إلى العديد من المؤسسات والشركات العالمية المرموقة عبر قطاعات متعددة.

ويشمل نطاق الخدمات التي توفرها الشركة؛ الاتصالات الاستراتيجية وعلاقات المستثمرين والشؤون المالية وإعادة الهيكلة والاستشارات الإدارية، إضافة إلى الاستشارات المتعلقة بالمخاطر المادية والسيبرانية، والتصميم الهيكلي والتنظيمي، والمساعدة في إيجاد المرشحين المناسبين لشغل عضوية مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، هذا إلى جانب تقديم خدمات الاستشارات في مجالات الشؤون الجيوسياسية والحكومية، وحوكمة الشركات والمعايير المتعلقة بالاستثمارات المراعية للمتطلبات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، فضلاً عن الاستشارات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنوع والمساواة والشمول.

ويعمل لدى الشركة أكثر من 1600 موظف في أكثر من 40 مكتباً حول العالم، بما في ذلك 120 استشارياً وخبيراً ومتخصصاً عبر مكاتبها في أبوظبي والدوحة ودبي والرياض.

لمزيد من المعلومات حول "تينيو"، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني teneo.com

© 2024 تينيو. كل الحقوق محفوظة. تم إنتاج هذه المادة بواسطة تينيو لاستخدامها من قبل الجهة المتلقية فقط. الغرض من هذه الرسالة هو أن تكون بحثاً أساسياً عاماً وليس المقصود منها أن تشكل نصيحة بشأن أي استثمار تجاري معين أو مسألة أو قضية تجارية معينة ولا ينبغي الاعتماد عليها لمثل هذه الأغراض. تمثل الآراء الواردة هنا الآراء كما في هذا التاريخ وتخضع للتغيير دون إشعار. تم الحصول على المعلومات من مصادر يعتقد أنها موثوقة ولكن لا يمكن تقديم ضمانات بشأن دقتها أو اكتمالها أو موثوقيتها. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو غير ذلك، دون الحصول على موافقة مسبقة من تينير، وتشير تينيو إلى شركة تينيو القابضة ذات المسؤولية المحدودة والشركات التابعة لها.